المحو الأول : تقنيات تحليل النصوص القانونية

يقصد بالنصوص القانونية نصوص التشريع بأنواعه ومراتبه ودرجاته ،والنصوص الفقهية التي تشتمل مذاهب وأراء الفقه القانوني أي فقهاء وشراح والباحثين في القانون.

والنص بصفة عامة قد يكون فقرة أو أكثر، ويمكن أن يتكون من جملة أو أكثر، إن النص القانوني سواء أكان نصا تشريعيا أو فقهيا، هو عبارة عن مجموعة أفكار تتعلق بمسألة قانونية معينة تعرض على الطالب لمناقشتها.

الفرع الأول :تعريف تحليل النصوص القانونية

يجب توضيح كل من تحليل النص القانوني والتعليق عليه

-1- تحليل النص :

هو دراسة مضمون النص دراسة مفصلة ومعمقة وفق قواعد منهجية معينة ، وذلك من خلال تفكيكه إلى العناصر التي يتألف منها بهدف بيان أجزائه وتوضيح مكوناته.

-2- التعليق على النص:

هو الفحص الانتقادي لمضمون النص وشكل النص أو محاولة تفسير وتوضيح موضوع النص إضافة إلى تقييمه ونقده بأسلوب شخصي إلى حد معين .

وعليه يمكن القول أن التحليل والتعليق كلاهما وسيلة لدراسة النص القانوني والفقهي إلا أنهما يختلفان من حيث أن التحليل يستعرض صورة النصوص كما هي وتفكيك مضامينها وتحليلها إلى عناصرها ومعطياتها الأولية دون التعرض إلى نقدها وتقويمها كما في العليق الذي يفحص النصوص فحصا انتقاديا حيث يتمتع فيه المعلق بحرية النقد وإبداء الرأي الشخصي لكن شريطة أن يكون رأيه معللا ومبررا .

الفرع الثاني :أهداف تحليل النصوص القانونية

إن تحليل النص القانوني عبارة عن محاولة لتفسير وتوضيح النص بقدر من الحرية و بأسلوب شخصي إلى حد معين، عن طريق البحث في مكوناته و العناصر التي يحتويها، وصولا إلى إعطاء فكرة تأليفية أو تركيبية عن الموضوع.

من أجل ذلك يعتبر تحليل النص القانوني وسيلة لتحقيق هدفين هما:

الهدف الأول :هو تحديد إطار المناقشة، بحيث يتقيد الطالب بالأفكار التي جاءت بالنص والأفكار المجاورة لها دون التطرق إلى غيرها من الأفكار، و لو كانت هذه الأخيرة تتعلق
بنفس المسألة القانونية التي تعرض لها النص، و هذا لتفادي الخروج عن موضوع النص ولتفادي إعادة سرد المعلومات المحفوظة بطريقة آلية.

الهدف الثاني :هو السماح للطالب بإعطاء رأيه تجاه أفكار النص، سواء بالتأييد أو بالمخالفة، مع تبرير موقفه الشخصي، مما يسمح له بإظهار استيعابه الجيد للمعلومات وقدرته على توظيفها، و هذا هو التعليق الحقيقي على النصوص، و الذي يستبعد الطالب عن مجرد شرح ما جاء في النص دون انتقاد، مما يؤدي إلى إعادة كتابة ما جاء في النص دون أي تغيير، فيصبح عمل الطالب بدون فائدة.
بهذا يسمو الطالب من درجة الحفظ للدروس و المحاضرات إلى درجة استيعاب أهم الأفكار و المفاهيم القانونية و ترسيخها في ذهنه و الاستعداد لمناقشتها كلما عرضت عليه دون الاضطرار إلى حفظها.

الفرع الثالث:منهجية تحليل النصوص القانونية

إن المعالجة الحقيقية للنصوص القانونية تتم وفق منهجية دقيقة تلعب دورا في تنظيم عمل الطالب وتنسيقه، وهذه المنهجية تتطلب مرحلتين هما:
مرحلة تحضيرية :و فيها يقوم الطالب بتحليل النص تحليلا شكليا و موضوعيا.
ومرحلة تحريرية :فيها يقوم الطالب بمناقشة المسألة القانونية التي أثارها النص القانوني وذلك وفق خطة متكونة من مقدمة و صلب الموضوع و خاتمة.
سنتعرض لهاتين المرحلتين فيما يلي:

أولا :المرحلة التحضيرية:

في هذه المرحلة يقوم الطالب بالتحليل الشكلي للنص ثم التحليل الموضوعي له و يفيد القيام بهذين التحليلين في فهم النص فهما جيدا و التحضير لمناقشته.

-1- التحليل الشكلي:

يقتضي التحليل الشكلي دراسة النص من حيث شكله فقط، فبعد قراءة أولية له يستخرج الطالب العناصر التالية:

-أ- تحديد طبيعة النص (هويته):
إن أول ما يظهره شكل النص للطالب هو طبيعته، حيث يتبين للطالب بسهولة ما إذا كان النص هو مادة من مواد قانون معين أم مجموعة فقرات مأخوذة من مرجع لفقيه معين فبعد رؤية أولية للنص يذكر الطالب طبيعته بذكر ما إذا كان نصا تشريعيا أو فقهيا.

- ب- المصدر الشكلي (موقع النص)

يقصد بالمصدر الشكلي للنص أي موقعه من المرجع الذي أخذ منه، فيبحث الطالب من أين اقتطف النص و يذكر المصدر الشكلي بطريقة منتظمة و مرتبة تختلف باختلاف طبيعة النص و ذلك كما يلي:
إذا كان النص تشريعيا يذكر الطالب موقعه من القانون الذي أخذ منه بطريقة مرتبة و ذلك بترتيب العناوين التي جاء تحتها النص إذا كان النص فقهيا يذكر الطالب موقعه من المرجع الفقهي الذي أخذ منه و ذلك ببيان العناصر التالية بالترتيب: لقب و اسم المؤلف، عنوان المرجع، الطبعة إن وجدت، دار النشر، مكان النشر، السنة، الصفحة.

-ج-المصدر المادي:
يقصد به أي أصل وضعه إن كان نصا تشريعيا، أو أصل المبادئ التي يعتمد عليها إن كان نصا فقهيا، فيبحث الطالب بمن تأثر المشرع أو الكاتب، فإذا كان النص تشريعيا، فمفهوم أن المشرع الجزائري متأثر بكل من المشرعين المصري و الفرنسي، فيذكر الطالب نص المادة محل التعليق و النص المقابل لها في كل من التقنين المصري و الفرنسي.

إذا كان النص فقهيا، فإن شخصية الكاتب إن كان معروفا ستبين المذهب الذي ينتمي إليه، و بالتالي نظريته و المبدأ الذي يعتمد عليه في شرح المسألة القانونية محل التعليق وإلا فإن قراءة أولية للنص ستسمح بمعرفة المذهب أو القوانين التي تأثر به الكاتب.

-د- بنية النص:
في هذه المرحلة يتم البحث في بنية النص من الناحية الطوبوغرافية والمنطقية والناحية اللغوية .

- البنية الطوبوغرافية (البناء المطبعي)
يقصد بذلك بيان ما إذا كان النص قد ورد في فقرة واحدة أو على عدة فقرات ويترتب على ذلك عدة نتائج أساسية تستخدم في عملية معالجة النص، خاصة في عملية وضع خطة البحث و كذلك استخراج الأفكار الأساسية و الفرعية، فالغالب أن النص الذي يرد في فقرة واحدة يعبر عن فكرة واحدة، و الغالب أيضا أن المشرع عندما يضع النص في فقرتين، أو أكثر، فإنه يعمد على وضع القاعدة في الفقرة الأولى، و الاستثناءات على القاعدة وحدود هذه الاستثناءات فيما يلي من فقرات، و قد تكون الفقرات المتعددة هي تعدادا للشروط التي تفترضها الفقرة الأولى.

- البنية المنطقية:
تتضح البنية المنطقية للنص القانوني من خلال الخصائص التي تتميز بها هذه الأخيرة، حيث أن القاعدة القانونية عادة ما تكون آمرة، و هذه الخاصية تميزها عن غيرها من النصوص الفلسفية و الأدبية التي تترك مجالا واسعا للجدل و النقاش

- البنية اللغوية:
في هذه المرحلة، تتم دراسة الألفاظ المستخدمة في النص للحكم على مدى ملاءمتها للسياق ومدى انسجامها معه، وأيضا مدى دلالتها اللغوية، لأن اللغة القانونية هي لغة متخصصة و لهذا يجب الوقوف عند استعمال المصطلحات، لأن هاته الأخيرة تؤدي معنى واحد محدد و تتضمن البنية اللغوية لنص قانوني الإشارة إلى العبارات و المصطلحات التي لها أهمية خاصة لفهم النص.

-2- التحليل الموضوعي(تحليل مضمون النص)

يقتضي التحليل الموضوعي دراسة النص من حيث المضمون، أي أنه ينصب على المسألة القانونية أو القاعدة القانونية التي يبنى عليها النص، و لا يمكن ذلك إلا بقراءة النص عدة مرات مع دراسة كل كلمة وردت فيه و تحليل كل فقرة من فقراته

-أ- شرح المصطلحات:

من الأحسن هنا أن يشير الطالب إلى أهم المصطلحات القانونية التي جاءت في النص ويشرحها بإيجاز، لأن هذا مفيد في تفادي الخلط بين المصطلحات المتشابهة وخاصة تلك التي تداول بعض القانونيين على استعمالها في غير محلها، فصارت خطأ شاسعا في الوسط القانوني وبات من الصعب تصحيحها في الأذهان، و الفهم الصحيح للمصطلحات المستعملة في النص هو الذي يؤدي إلى التحديد الصحيح لموضوع المسألة القانونية محل التحليل و تفادي الخروج عنه، ولهذا بات من الضروري البدء بشرح المصطلحات القانونية التي يحتويها النص محل التحليل.

-ب- استخراج الفكرة العامة:

يقصد بالفكرة العامة المعنى الإجمالي للنص، و يسهل استخراجها بعد قراءة متأنية للنص وفهمه فهما جيدا، بحيث يتبين للطالب موضوع المسألة القانونية التي يتعلق بها ويفيد استخراج الفكرة العامة من النص في تحديد إطار المسألة المراد مناقشتها حتى لا يخرج الطالب عن الموضوع.

-ج- استخراج الأفكار الأساسية:

بعد استخراج الفكرة العامة، يقوم الطالب بتقسيم النص إلى فقرات تقسيما منطقيا بحيث تتضمن كل فقرة فكرة واحدة، ويقوم بوضع عنوان لكل فقرة، و يفيد ذلك في التحضير لوضع خطة ملائمة.

-د- طرح الإشكالية :

بعد استخراج الفكرة العامة والأفكار الأساسية للنص ينتهي الباحث إلى تحديد المسالة أو المسائل القانونية المحورية (أي محور المعالجة القانونية والشرح الأساسي)المراد مناقشتها عبر النص وهنا يحاول صياغة هذه المسالة ورسم ملامحها في صورة إشكالية علمية تتضمن تساؤلا أو تساؤلات محددة تستحق الدراسة التحليلية والإجابة عليها وفق خطة محكمة .

ثانيا :المرحلة التحريرية:

يقوم الطالب خلال هذه المرحلة بوضع خطة مناسبة و ذلك استعدادا لمناقشة المسألة القانونية المعروضة عليه من خلال النص.

-1- الخطة:

بعد أن يتعرف الطالب على موضوع المسألة القانونية المراد مناقشتها عبر النص القانوني يقوم بوضع ما هو من أفكار ثانوية و ما هو أساسي و استبعاد ما هو خارج الموضوع ثم ترتيبها لوضع خطة مناسبة، حيث أن خطة التعليق على نص قانوني لا نستطيع تحديدها مسبقا، لأنها توضع بناء على النص محل التحليل فتقسم مثلا إلى مباحث بحيث يناقش كل مبحث إشكالية فرعية من إشكاليات النص، فالخطة إذن تنبع من النص ذاته يجب على الطالب بعد وضع الخطة، أن يتأكد من أنها:

-موافقة لموضوع النص و مطابقة له.
-شاملة بحيث لم يتم إهمال أحد الأفكار.
-متوازنة و متسلسلة.
-لا تحتوي على عناوين و أفكار متكررة.

-2- المناقشة:

تتم مناقشة المسألة القانونية بتحرير ما جاء في عناوين الخطة، بدءا بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع منتهيا بالخاتمة

المقدمة:

يبدأ الطالب في المقدمة بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها بصورة وجيزة ومركزة ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة الإطار العام الذي يندرج فيه النص القانوني، ثم الإشارة إلى أهمية الموضوع و بعدها إثارة الإشكالية التي يتمحور حولها هذا النص، ثم أخيرا الإعلان عن التقسيم المراد اعتماده للإجابة عن هذه الإشكالية.

- صلب الموضوع:

كما هو معروف، فإن صلب الموضوع يعرض عبر مباحث و مطالب و فروع و نقاط إن وجدت، و هذا لمناقشة النص، و المناقشة تكون من خلال المعلومات المكتسبة إما من المحاضرة أو من المراجع أو من الثقافة العامة.

يجب على الطالب أن يحذر من الخروج عن الموضوع، و لذلك عليه أن يتقيد بأفكار النص و أن يشرحها و ينتقدها و يبدي رأيه فيه مع التبرير.

-الخاتمة:

يلخص الطالب في الخاتمة موضوع المسألة القانونية في فقرة وجيزة، يليها عرض للنتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التحليل، و التي يمكن أن تكون:

- موقف الباحث أو الطالب من رأي المشرع أو الكاتب مع عرض البديل إن كان له موقف مخالف.
-عرض الاقتراحات المقدمة من أجل مراجعة أو إلغاء أو تعديل النص، سواء من حيث الصياغة أو من حيث الأحكام.